



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد

دورة تدريبية مخصصة لفريق الخبراء الحكوميين في الجمهورية اليمنية

وجلسة عمل مشتركة مع فريق الخبراء الحكوميين في دولة قطر

15-17 أيار/مايو 2012

الدوحة، دولة قطر

البرنامج

قائمة المحتويات

.....2.....	لمحة مختصرة
.....3.....	أ. الإطار العام
.....4.....	ب. الجمهورية اليمنية ومكافحة الفساد
.....5.....	ج. منهجية الدورة التدريبية
.....6.....	د. جدول الأعمال

لمحة مختصرة

تتعد في الدوحة (دولة قطر) بتاريخ 15-17 أيار/مايو 2012 دورة تدريبية لفريق الخبراء الحكوميين في الجمهورية اليمنية بشأن آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وذلك بدعم من المشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع المركز الدولي لحكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. يتألف الفريق اليمني المشارك من 17 خبيراً حكومياً بالإضافة إلى مسؤولين يمينيين رفيعي المستوى. تشمل الدورة كذلك جلسة عمل مشتركة مع فريق الخبراء الحكوميين الذين يمثلون دولة قطر في آلية الاستعراض بغية تعزيز تبادل الخبرات والتجارب بينهم وبين نظرائهم اليمنيين. وذلك في إطار جهود الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد المنصبة على تعزيز التعاون بين البلدان العربية في هذا المجال.

أ. الإطار العام

1. تُعدّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منذ دخولها حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005 إحدى أهم نقاط التلاقي في الجهود العالمية لمكافحة الفساد. فقد أوجدت إطاراً دولياً متفقاً عليه يتضمن معايير واضحة للوقاية من الفساد ومعاوقة مرتكبيه، وساعدت بذلك على إيجاد لغة مشتركة للمهتمين بمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، ووفّرت أرضية واضحة المعالم للتعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال. وهذا ما ظهر جلياً على سبيل المثال في حالة المنطقة العربية حيث لعبت الاتفاقية دوراً حاسماً في تنشيط جهود مكافحة الفساد بعد أن كان يعدّ هذا الموضوع نوعاً من المحرمات التي يكاد يحظر التطرق إليها بشكل جدي في الأطر الرسمية والنقاشات العامة. ومع أحداث 2011، وما تبعها من تحولات تاريخية وتداعيات ما تزال مستمرة في 2012، صعد موضوع مكافحة الفساد إلى رأس قائمة أولويات الإصلاح. وذلك في ظلّ تصاعد الدعوات الرسمية والشعبية إلى اعتماد نهجٍ إصلاحيّ جديد قائم على المشاركة والانفتاح يعمل على تطوير أطر قانونية ومؤسسية فاعلة لمكافحة الفساد، مع ما قد يتطلبه ذلك من إعادة نظر في العقد الإجتماعي القائم بهدف إرساء الدعائم السياسية والإقتصادية والإجتماعية اللازمة لهذه الإصلاحات.

2. في هذا الإطار العام، تقدّم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي التزم بتنفيذها حتى الآن 16 بلداً عربياً¹، خارطة طريق بشأن أهمّ التدابير التي يجب اتخاذها لمكافحة الفساد. وتتيح آلية الاستعراض² التي اعتمدت في الدوحة (دولة قطر) بتاريخ 13 تشرين الثاني/نوفبر 2009 في ختام الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، فرصة بالغة الأهمية لتمكين كل دولة طرف من مراجعة مدى تنفيذها للإتفاقية، ومن ثمّ تحديد الفجوات واحتياجات المساعدة في هذا المجال. ويرغم الانتقادات التي توجّه أحياناً إلى آلية الاستعراض باعتبارها ليست شفافاً بالقدر الكافي، فإنها ما تزال تُعدّ خطوة متقدمة في مجال الجهود الدولية لمكافحة الفساد. وقد عبر معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عن ذلك بقوله: "من الآن فصاعداً، سوف يُحكم على الدول بما تتخذه من إجراءات لمكافحة الفساد، وليس بمجرد الوعود التي تقطعها على نفسها"³.

3. آلية الاستعراض هي عملية حكومية دولية دورية تهدف إلى مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية. تتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين، مدة كل منهما خمس سنوات. يتم استعراض الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) أثناء الدورة الأولى، والفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) أثناء الدورة الثانية. تتألف كل دورة من أربع جولات. مدة كل جولة منها سنة كاملة يتم خلالها استعراض ربع عدد الدول الأطراف التي يتم اختيارها بالقرعة في بداية كل دورة استعراض. تتمّ عملية الاستعراض من خلال خبراء حكوميين تعيينهم الدولة

¹ الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والعراق، والكويت، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.

² لتحميل الوثائق الرسمية الخاصة بآلية الاستعراض <http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/IRG.html>

³ للاطلاع على كلمة الأمين العام بشكل كامل، يرجى زيارة <http://www.un.org/arabic/news/sg/searchstr.asp?newsID=801>

لتمثيلها، وتبدأ بقيام الدولة التي يجري استعراضها بتحضير تقرير التقييم الذاتي باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة.⁴ بعد ذلك تقوم دولتان أخريتان، يتم اختيارهما بالقرعة أيضاً، بتحليل محتوى هذا التقرير، ويمكن لهما ان تستكمل التحليل بواسطة الحوار مع الدولة التي يجري استعراضها أو أي وسائل مباشرة أخرى يجري الإتفاق عليها مثل القيام بزيارات وطنية أو عقد اجتماعات مشتركة في فيينا، مقر الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف. ينتج عن هذه العملية تقرير استعراض قطري يستند في صياغته إلى مخطط نموذجي، تم وضعه بهدف تحقيق التناسق بين مختلف التقارير. يُرفع هذا التقرير إلى مؤتمر الدول الأطراف ويتم نشر خلاصة وافية عنه.

ب. الجمهورية اليمنية ومكافحة الفساد

4. الجمهورية اليمنية دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، ومن ثم فهي ملزمة بالمشاركة في آلية استعراض تنفيذ الإتفاقية. جرى اختيارها بالقرعة لتكون واحدة من الدول التي سيجري استعراضها في السنة الثالثة من الدورة الأولى، أي في سنة 2012-2013. بموازاة ذلك، فهي ملزمة أن تقوم باستعراض دول أطراف أخرى على الأقل مرتين في كل دورة استعراضية. جرى اختيارها مع كينيا، لمراجعة مونغوليا، في السنة الأولى، أي في سنة 2010-2011، كما جرى اختيارها مع ليكتنشتاين لمراجعة بروناي في السنة الثانية، أي في سنة 2011-2012.

5. تُعتبر الجمهورية اليمنية من أقل بلدان المنطقة العربية والعالم تنميةً وفق مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2011، حيث احتلت المرتبة 154 من أصل 187 دولة مسجلة علامة قدرها 0.462 من 1، وأكثرها تعرّضاً للفساد وفق مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حيث احتلت المرتبة 164 من أصل 183 دولة مسجلة علامة قدرها 2.1 من 10. بالمقابل، فإنها تحوّلت في السنوات القليلة الماضية إلى واحدة من أكثر البلدان العربية انخراطاً في المبادرات الإقليمية والدولية لمكافحة الفساد، فشاركت بشكل مكثّف في جهود مؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية، وساهمت في تأسيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في 2008 وترأسها في 2010-2011. وأصبحت كذلك من أكثر البلدان العربية نشاطاً على المستوى الوطني في هذا المجال. فأقرّت قانوناً لمكافحة الفساد في 2006 تأسست بموجبه "الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد"، وأنشأت في 2007 "الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات"، وأطلقت في 2010 استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وقامت تعديل بعض القوانين وإطلاق عدة مبادرات للوقاية

⁴ القائمة المرجعية للتقييم الذاتي اتفاقية مكافحة الفساد هي تطبيق (application) على الحاسوب سهل الاستخدام، وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتشاور مع الدول الأطراف، لجمع المعلومات عن حالة الامتثال للاتفاقية في بلد معين. تزود القائمة المرجعية مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات مفصلة عن نسب الامتثال والاحتياجات من المساعدة التقنية مستفيدة من الوظائف الإحصائية. وقد اقتصرت النسخة الأولى من القائمة المرجعية، والتي وضعت في 2007، على الأحكام الإلزامية للاتفاقية. وتم تحسينها في وقت لاحق في 2009 وتوسعت لتشمل جميع مواد الاتفاقية، مع الأخذ في الاعتبار آراء الخبراء وممثلين عن أكثر من 37 بلداً، بما في ذلك أعضاء فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي. لمزيد من المعلومات وتحميل القائمة المرجعية، يرجى زيارة <http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/self-assessment.html>.

من الفساد ومحاربتة. هذا إلى جانب الجهود المتقدّمة التي كان يقوم بها "الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة". كما شهدت الجمهورية اليمنية اتساعاً في المساحة المتاحة لمشاركة المجتمع في مكافحة الفساد برغم استمرار وجود عدد من العقبات في النصوص والممارسات التي بقيت تحدّ من فعالية هذه المشاركة، مثل ضعف الأطر الكفيلة بضمان الحق بالوصول إلى المعلومات وتأمين الحماية الفعلية للمبلّغين عن الفساد.

6. ولكن برغم هذه الجهود المتقدّمة نسبياً مقارنةً بباقي دول المنطقة، تُظهر معظم الدراسات والتقارير الصادرة في هذا المجال أن النجاحات الملموسة التي تحقّقت على أرض الواقع بقيت محدودة بشكل عام. وذلك في ظلّ بروز عدة تحديات سياسية ومؤسسية أبطأت مسيرة مكافحة الفساد، وأضعفت القدرة على التنفيذ الفعلي للتدابير التي يتمّ اعتمادها في هذا المجال، ولم تفلح بإحداث تغيير إيجابي في منظومة العلاقات القائمة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يتيح تحقيق الفصل في ما بينها وتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة في ممارساتها. يُعدّ هذا الوضع أحد المسببات الرئيسية للتحركات والاحتجاجات الشعبية العارمة التي اجتاحت الجمهورية اليمنية وتحوّلت إلى ثورة أدّت إلى تغييرات سياسية ومؤسسية، ومن ثمّ فقد برز توافق واسع داخل البلد مفاده ضرورة العمل على تسريع وتيرة الإصلاح وتفعيل جهود مكافحة الفساد، مما يستدعي مراجعة شاملة للأطر التشريعية والإجرائية والمؤسسية القائمة، وربّما النظر في تعديل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وبلورة برامج مخصّصة لمكافحة الفساد على مستوى القطاعات الأكثر عرضة للفساد، وتنمية القدرات المؤسسية الرقابية، وتشجيع المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد في إطار أوسع من الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وفي هذا السياق، تصبح اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وسيلة أساسية لدعم هذه الإصلاحات، بحيث لا يتم حصر آلية الإستعراض بمسألة تقديم تقرير إلى مؤتمر الدول الأطراف، بل تتعدّاهما إلى المساهمة في رعاية حوار وطني أكثر موضوعية في مجال مكافحة الفساد يمكن أن يؤدي إلى تقديم مقترحات محدّدة وملموسة للإصلاح على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ج. منهجية الدورة التدريبية

7. ينظّم المشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة تدريبية بشأن آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد مخصّصة لفريق الخبراء الحكوميين في الجمهورية اليمنية، وذلك في الدوحة (دولة قطر) بتاريخ 15-17 أيار/مايو 2012 بالتعاون مع المركز الدولي لحكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة. تأتي الدورة التدريبية في إطار جهود تنفيذ برنامج العمل الثالث للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لفترة 2012-2013.

8. الغاية العامة من الدورة التدريبية هي تعريف المشاركين على تفاصيل آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وتنمية قدراتهم على المشاركة فيها بصورة فعّالة. وبالتحديد، فإن الدورة تسعى إلى:

- تعزيز المعرفة بأحكام إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد مع التركيز على الفصلين الثالث والرابع.
- التدريب على المشاركة الفاعلة في مختلف مراحل آلية الاستعراض.

- تمكين المشاركين من استخدام القائمة المرجعية للتقييم الذاتي الشاملة بشكل تفصيلي ومتقن.
 - إتاحة فرصة التعرف على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى في آلية الإستعراض.
 - زيادة الوعي بمفاهيم تقييمات مكافحة الفساد وفرص توسيع الإستفادة من آلية الإستعراض.
9. يشارك في الدورة التدريبية 17 خبيرًا حكوميًا يمثلون هيئات ووزارات معنية بمكافحة الفساد في الجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى مدربين من "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة" يشارك في إحدى جلسات الدورة أيضًا أعضاء فريق الخبراء الحكوميين الذين يمثلون دولة قطر في آلية الاستعراض.
10. تمّ تصميم الدورة التدريبية لتحقيق أهداف معرفية معينة بأسلوب تفاعلي خلال ثلاثة أيام. تتضمن الدورة تسعة جلسات تدريبية مقسّمة إلى ثلاث جلسات في اليوم الأول وجلسة في اليوم الثاني وخمسة جلسات في اليوم الثالث بالإضافة إلى جلسة رسمية خاصة في اليوم الثاني تهدف إلى المساهمة في تفعيل التعاون الإقليمي في مجال استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد. جلسات اليوم الأول مخصصة لعرض إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد ومناقشة متطلبات تنفيذها وشرح آلية الاستعراض في إطار تفاعلي بين المدربين والمتدربين. أما اليوم الثاني فهو مخصّص بمعظمه لتمكين المتدربين من الإعداد للتمارين التطبيقية التي سيتمّ تنفيذها في اليوم الثالث، في حين يخصّص اليوم الثالث لإجراء التمارين وبحث سبل تعزيز الإفادة من التقييم الذاتي لتنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وجعلها أكثر قدرة على إثراء الإصلاحات الوطنية في هذا المجال. اللغتين العربية والإنجليزية هما اللغتان المعتمدتان أثناء الدورة مع توفير الترجمة الفورية.

د. جدول الأعمال

الثلاثاء في 15 أيار/مايو 2012

08.30 – 09.00 التسجيل

09.00 – 10.30 الجلسة الأولى

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وجهود تنفيذها في المنطقة العربية والجمهورية اليمنية

هدف الجلسة: تمكين المتدربين من التعمق في فهم متطلبات تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد من خلال مناقشة مضمونها وجهود تنفيذها في المنطقة العربية والجمهورية اليمنية.

• مقدّمة

الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية

التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

• مدخل إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الأستاذ حسين حسن، مدير مشروع مكافحة الفساد في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

• حوار بشأن تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المنطقة العربية والجمهورية اليمنية

يديره الأستاذ مصطفى خواجا، خبير في إصلاحات إدارة الحكم ومكافحة الفساد

11.00 – 10.30 استراحة

13.00 – 11.00 الجلسة الثانية

آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

هدف الجلسة: إطلاع المشاركين على مفهوم آلية الاستعراض وخلفية نشوئها وتعريفهم بشكل مفصّل على مختلف مراحلها ومتطلباتها وأهمّ الدروس المستفادة من تطبيقها حتى الآن.

• تقديم آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

السيد جايسون راكيليت، مسؤول العدالة الجنائية والوقاية من الجريمة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

• أسئلة وإجابات

14.00 – 13.00 الغداء

16.30 – 14.00 الجلسة الثالثة

قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة

هدف الجلسة: تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وتدريب المشاركين على استخدامها.

• تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة

الأستاذ حسين حسن، مدير مشروع مكافحة الفساد في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

• تمارين تطبيقية

العشاء

20.00

الأربعاء 16 أيار/مايو 2012

10.30 – 09.30 الجلسة الرابعة

تحضير التمارين التطبيقية لليوم الثالث

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من التحضير للتمارين التطبيقية في اليوم الثالث من الدورة التدريبية بما في ذلك تشكيل مجموعات العمل وتحديد الملامح العامة لعمليات الإستعراض الوهمية التي ستجري. يكمل بعدها المشاركون الأعمال التحضيرية بشكل مستقل في أطر فرق العمل التي شكّلوها.

• تقديم المنهجية

السيدة ناتاشا سركيس، محللة في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

• إنقسام المشاركين إلى مجموعات عمل وبدء التحضير لأعمال اليوم الثالث من الدورة التدريبية

11.00 – 10.30 إستراحة

13.00 – 11.00 جلسة خاصة رفيعة المستوى

نحو تفعيل التعاون الإقليمي في استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

هدف الجلسة: إيجاد مساحة مشتركة للحوار بشأن أهمية العمل على تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمشاركة الفاعلة في آلية استعراضها واستكشاف سبل التعاون بين الجمهورية اليمنية ودولة قطر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية تعزيز الفائدة من

هذه الآلية الدولية.

• المتحدثون

سعادة الدكتور علي بن فطيس المرّي، النائب العام، دولة قطر
سعادة الدكتورة بلقيس أبوصبع، نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، الجمهورية اليمنية
السيد جايسون راكيلت، مسؤول العدالة الجنائية والوقاية من الجريمة في مكتب الأمم المتحدة
المعني بالمخدرات والجريمة

• نقاش

ينسق النقاش الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في
البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

15.30 – 13.30 غداء رسمي على شرف المشاركين بدعوة من النيابة العامة في دولة قطر

18.00 – 16.00 جلسة خاصة لمجموعات العمل

هدف الجلسة: تمكين مجموعات العمل من استكمال عملية التحضير لأعمال اليوم الثالث من الدورة
التدريبية بما في ذلك إعداد النصوص القانونية المطلوب استعراضها ومراجعتها.

العشاء 20.00

الخميس 17 أيار/مايو 2012

10.00 – 09.00 الجلسة الخامسة

المرحلة التمهيدية

هدف الجلسة: تعميق فهم الأعمال التمهيدية في آلية الإستعراض وتنمية القدرة على آدائها بشكل فعال.

• تقديم

الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية

التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

• تمارين تطبيقية

11.30 – 10.00 الجلسة السادسة

مرحلة التقييم الذاتي

هدف الجلسة: تنمية القدرة على إعداد تقرير التقييم الذاتي باستخدام القائمة المرجعية الشاملة.

• تقديم

الأستاذ حسين حسن، مدير مشروع مكافحة الفساد في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

• تمارين تطبيقية

12.00 – 11.30 إستراحة

13:00 – 12:00 الجلسة السابعة

مرحلة مراجعة الأقران

هدف الجلسة: تنمية القدرة على إجراء مراجعة فاعلة وموضوعية لتقارير التقييم الذاتي التي تقدمها الدول قيد الإستعراض.

• تقديم

السيد جايسون راكيليت، مسؤول العدالة الجنائية والوقاية من الجريمة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

• تمارين تطبيقية

14:00 – 13:00 الغداء

15.30 – 14.00 الجلسة الثامنة

مرحلة وضع تقرير الإستعراض القطري

هدف الجلسة: تنمية القدرة على إعداد التقارير القطرية بالاستناد إلى المخطط النموذجي بما في ذلك الملخص التنفيذي وعرض النتائج النهائية.

• **تقديم**

- السيد جايسون رايكيلت، مسؤول العدالة الجنائية والوقاية من الجريمة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- **تمارين تطبيقية**

16:00 – 15:30 استراحة

17.30 – 16.00 الجلسة التاسعة

سبل تعزيز الإفادة من التقييم الذاتي لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

هدف الجلسة: زيادة الوعي بمفاهيم تقييمات مكافحة الفساد وسبل استخدامها لإثراء التقييم الذاتي، وتعريف المشاركين بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة في إجراء التقييم الذاتي بغية جعلها أكثر قدرة على دعم الإصلاحات الوطنية في مجال مكافحة الفساد.

• **مفاهيم تقييمات مكافحة الفساد وسبل استخدامها لإثراء التقييم الذاتي**

الأستاذ مصطفى خواجا، خبير في إصلاحات إدارة الحكم ومكافحة الفساد

• **نحو تقييمات ذاتية أكثر تشاركية لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**

الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

• **ملاحظات ختامية**

20.00 العشاء
